العالم يترقب عودة إيران إلى سوق الذهب الأسود

مرفان شيخموس

وزير النفط الإيراني

يبدو أنّ التاريخ يعيد نفسه من جديد. فقد واجهت السعودية أكبر تحدّ لها خلال محاولتها السيطرة على إنتاج النفط عالمياً عام 1986، وما يجري الآن من انهيار لأسعار النفط ما هو إلا إعادة لواقع الثمانينات، حيث أنّ دوافع «الحرب النفطية» سياسية بحتة وهي تستهدف في الدرجة الأولى إيران بسبب مواقفها من الأزمة السورية وملفها النووي.

فما هي القدرات الإيرانية النفطية على المستوى العالمي؟

قدرت منظمة الدول المنتجة للنفط، وفق تقرير نشره موقعها الإلكتروني عام 2002 احتياطي إيران من النفط الخام بـ99.08 مليار، وهو آخر إحصاء للمنظمة في هذا الشأن على الموقع.

وحسب «أوبك»، فإنّ كمية احتياطي النفط السعودي تبلغ حوالى 262.79 مليار برميل، وتأتي في المرتبة الأولى، يليها العراق في المرتبة الثانية باحتياطي مقداره 115 مليار برميل.

وتأتي إيران في المرتبة الثالثة، تليها الإمارات العربية المتحدة (97.8 مليار برميل) ثمّ الكويت في المرتبة الخامسة (96.5 مليار برميل).

وكان وزير النفط الإيراني بيجن زنغنة قد صرح آنذاك بأنّ الاكتشافات النفطية الجديدة في جنوب غرب إيران تعني أنّ بلاده أصبحت تمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم، معتمدة على أرقام أصدرتها شركة «بريتيش بتروليوم» في حزيران 2004 والتي وضعت إيران في المرتبة الثانية باحتياطي قدره 130.7 مليار برميل.

ولكن ما هو واقع النفط الإيراني في العامين الأخيرين؟

تبلغ حصة إيران من الإنتاج حالياً 3.744 مليون برميل يومياً، كما يبلغ إنتاجها حوالي 3.9 مليون برميل يومياً.

إضافة إلى ذلك، تردّدت تقارير عن نحو 30 مليون برميل من الخام يجري تخزينها في إيران ويمكن إطلاقها في السوق.

ولكن ما الذي سيطرأ على أسعار النفط عالمياً بعد الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1؟

هبط سعر مزيج برنت الخام 5 في المئة إلى 54 دولارا للبرميل، تحسباً للتوصل إلى اتفاق قد يسمح لإيران بالبدء في بيع المزيد من الخام في غضون أشهر، لكن ما أن بدأ المتعاملون يمعنون التفكير في توقيت دخول المزيد من النفط الإيراني للسوق حتى تجاوز برنت 55 دولاراً للبرميل في نهاية اليوم.

وقال بوب مكنالي رئيس مجموعة رابيدان جروب لأبحاث الطاقة والمستشار السابق للرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش: «إنّ التحقق من التزام إيران، التي كانت ذات يوم خامس أكبر منتج للنفط في العالم، سوف يستغرق شهوراً على الأرجح بعد التنفيذ الذي قد يتم بدوره بعد الموعد المستهدف في 30 حزيران».

ولكن يبقى السؤال الأهم ما الذي سيؤول إليه الاقتصاد الخليجي عموماً والسعودي خصوصاً، بعودة الجمهورية الإسلامية إلى عالم إنتاج النفط وتصديره؟

بما أنّ حصة السعودية هي 10 مليون برميل يومياً، يرى تقرير صندوق النقد الدولي أنّ من المرجح أن تصل خسائرها إلى 21 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أي بخسارة تقدر بـ 150 مليار دولار. وذكر الصندوق في تحديث لتوقعاته لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أنّ الإقتصادات التي تعتمد اعتمادا كبيراً على صادرات النفط ومنها قطر والسعودية ستكون الأكثر تضرّراً من هبوط أسعار الخام أكثر من 50 في المئة، إذ سجلت المؤشرات الخليجية تداولات منتصف كانون الأول من العام الماضي، تراجعات جماعية، مع مواصلة أسعار النفط تراجعها إلى مستويات متدنية.

فإذا كانت الخسارة السعودية الخليجية قد وصلت إلى تلك الأرقام قبل رفع العقوبات عن إيران، ما الذي سيجري بعد عودتها؟

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني، في سياق الحديث عن العقوبات المفروضة على بلاده، وخصوصاً في مجال تصدير النفط في ظل تراجع الأسعار، إنّ الدول التي تقف وراء انهيار أسعار النفط ستندم على قرارها، وإنّ السعودية والكويت ستعانيان من تراجع الأسعار أكثر مما تعانيه بلاده.

ورأت «إنرجي أسبكتس» في تقرير تحليلي أنّ إيران تحتاج عدة أشهر أخرى من أجل رفع حجم إنتاجها من النفط وزيادة صادراتها، متوقعة تراجعاً في أسعار النفط نتيجة لزيادة المعروض النفطي في الأسواق.

قال وزير المالية التركي محمد شيمشك في مقابلة مع قناة إن.تي. في الإخبارية إنّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد محادثات مطولة في سويسرا سيساهم أيضاً في خفض أسعار النفط العالمية.

وذكر شيمشك أنّ التضخم في تركيا يسير في اتجاه غير مرغوب فيه بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقوة الدولار، مشيراً إلى أنّ هذا الاتجاه قد يتغير بسبب تراجع أسعار النفط.

إذا كلّ المؤشرات تدلّ على أنّ أسعار النفط مرشحة للانخفاض أكثر، وخصوصاً مع توقع زيادة في معروض النفط في الأسواق العالمية مع عودة إيران إلى سوق الذهب الأسود بعلاقات طبيعية مع أسواق الغرب، الأمر الذي يضع السعودية أمام تحد يضغط على ميزانيتها التي تعتمد بما يقارب 90 في المئة منها على دخل النفط، وإذا ما أضفنا تحدي تكاليف الحرب الباهظة التي أشعلتها الرياض في اليمن، فإنّ المملكة مرشحة لأن تعاني الأمرين، الأمر الذي ستكون له تبعات غير محمودة على الاقتصاد السعودي.

«سورية المركزي» رفع نسبة تعهد إعادة قطع التصدير إلى 100 في المئة

أصدر مصرف سورية المركزي أمس، قراراً رفع بموجبه نسبة تعهد إعادة قطع التصدير من 50 إلى 100 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات إلى الخارج وألزم المصدرين ببيع كامل حصيلة صادراتهم من القطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي.

وأكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة في تصريح لوكالة «سانا» السورية أنه «بعد مرور ما يقارب العام على بدء العمل بقرار تعهد إعادة قطع التصدير كان لا بد من إعادة النظر في بعض النقاط الواردة في هذا القرار، بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الأخيرة وبما يلبي مطالب المصدرين والصناعيين على حدّ سواء».

وأضح ميالة أنه، وبموجب القرار الجديد، «تم اعتماد آلية جديدة لدعم المصدرين وتشجيع الصناعة الوطنية من خلال منح علاوات تصدير مجزية للمصدرين لقاء عوائد قطع التصدير المباعة من قبلهم للمصارف المحلية»، لافتاً إلى «أنّ القرار جاء انطلاقاً من الإيمان بأهمية تشجيع الصادرات باعتبارها أحد عوامل الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة والمحرك الأساسي لدفع عجلة الإنتاج والمورد الرئيسي لتعزيز موجودات القطر من القطع الأجنبي»، ومشيراً إلى «الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف ومجلس الوزراء على الآلية الجديدة لإعادة قطع التصدير».

ولفت إلى «أنّ القرار الجديد ترافق مع إتاحة المجال أمام المصدرين الصناعيين في مجال الصناعات الهندسية والمعدنية والكيميائية والدوائية والبلاستيكية لاستخدام حصيلة صادراتهم لتمويل مستورداتهم من المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم شريطة تعهد المصدر الصناعي بتقديم شهادة جمركية تثبت قيامه بعملية استيراد بقيمة تعادل حصيلة صادراته، وفقاً لمجموعة من الضوابط التي نصّ عليها القرار».

واعتبر ميالة «أنّ السماح للمصدرين الصناعيين باستخدام حصيلة صادراتهم في تمويل مستورداتهم من المواد الأولية يأتي في سياق حزمة من الخطوات الهادفة إلى دعم الصناعة الوطنية وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل»، لافتاً إلى قيام المصرف «بتمويل كامل طلبات تمويل المستوردات للمواد الأولية الداخلة في الصناعة ومستلزمات الإنتاج الصناعي الواردة عبر المصارف العاملة».

كما أشار «إلى زيادة حجم التمويل عن طريق تمويل إجازات الاستيراد المقدمة إلى مؤسسات الصرافة والسماح للمصارف العامة باستئناف منح القروض التشغيلية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل»، لافتاً إلى «إقرار مجلس النقد والتسليف مؤخراً السماح للمصارف العامة بإعادة منح هذا النوع من التمويل في تأكيد منه على دعم الصناعة الوطنية ولاسيما مع بدء مرحلة إعادة الإعمار في سورية».

وأوضح الحاكم «أنّ القرار الجديد ألزم الصناعيين الراغبين بالاستفادة من هذا الخيار بتقديم قائمة بالمواد الأولية ذات المنشأ الخارجي الداخلة في الصناعة التصديرية العائدة للصناعي والمستخدمة في منشأته حصراً، على أن تكون هذه القائمة مصدقة من غرفة الصناعة في محافظته ومن اتحاد المصدرين بما يفيد استخدام المواد الواردة في القائمة في الصناعة المذكورة».

وأكد ميالة «أنّ التعديلات الجديدة أعطت دوراً جوهرياً لغرف الصناعة والتجارة والزراعة واتحاد المصدرين في التأكد من سلامة الفواتير وصحة عمليات الاستيراد والتصدير باعتبار أنّ هذه الغرف هي الأقرب إلى الصناعيين والمصدرين، وبالتالي بإمكانها أن تلعب دوراً مهماً في إنجاح تطبيق القرارات».

شركات الشحن البحري توقف عملياتها في اليمن بسبب الاضطرابات

أفادت مصادر من قطاع النفط وبيانات تتبع حركة السفن بأنّ ما لا يقلّ عن أربع ناقلات للنفط والغاز الطبيعي المسال كانت متجهة إلى اليمن غيرت مسارها بسبب الصراع الدائر.

ويثير القتال في اليمن خوف شركات الشحن البحري بما يؤدي إلى عزوفها عن البلاد، وقد أجبر محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال في اليمن على إغلاق أحد خطوط الإنتاج.

وقامت بعض الشركات ومن بينها «توتال» الفرنسية و«إي بي آر إنرجي»، إما بإجلاء موظفيها أو بوقف عملياتها في اليمن بسبب الصراع الدائر هناك.

وأظهرت بيانات لتتبع السفن أنّ ناقلة نفط استأجرتها شركة «إيني» الإيطالية لنقل 60 ألف طن من زيت الغاز من كوريا الجنوبية إلى عدن للتسليم في نيسان، غيرت مسارها قرب كولومبو في 4 نيسان وهي الآن قريبة من سنغافورة.

وقال تاجر مطلع على العمليات في اليمن: «ترفض شركات التأمين رسو السفن في اليمن ومن ثم ترفض بعض السفن الرسو هناك.»

وأوضحت خريطة تتبع السفن أنّ ثلاث ناقلات للغاز الطبيعي المسال كانت متجهة صوب محطة التصدير في بلحاف باليمن في وقت سابق هذا الشهر لكنها غيرت مسارها جميعاً.

وقال مصدر مختصّ بالقطاع في اليمن، إنه رغم إغلاق الموانئ لا تزال الشركات قادرة على تنفيذ عمليات النقل من سفينة إلى أخرى وإن كانت بعض الشحنات قد تأجلت نتيجة للإغلاق.

خميس عرض مع هيئة التنسيق إمكانية تحسين خدمات تعاونية موظفي الدولة

عرض المدير العام لتعاونية موظفي الدولة يحيى خميس، خلال استقباله وفداً من هيئة التنسيق النقابية برئاسة رئيس رابطة موظفي الإدارات العامة محمود حيدر، في مقرّ التعاونية في الكرنتينا، بعض المرتكزات لعمل التعاونية، مقترحاً التشاور مع هيئة التنسيق لإمكانية تحسين التقديمات والإمكانيات المالية.

ولفت خميس إلى أنّ «التعاونية تهدف أولاً إلى خدمة الإنسان»، مقترحاً «التحول من الإدارة الحاكمة إلى الإدارة الخادمة، علماً أنّ هذا الشعار يرافق التعاونية، العمل المباشر والتواصل المباشر قدر الإمكان مع المنتسبين وإنجاز عمل اليوم في اليوم نفسه على قاعدة السرعة في الإنجاز».

وقال: «إنّ موظف الإدارة هو الأكثر غبناً من حيث التقديمات والراتب»، مؤكداً «العمل الحثيث لتطبيق هذه العناوين تباعاً».

وأعلن «فتح فرع جديد في جبل لبنان وبعبدا، والعمل على إنشاء فرعين في بعلبك وعكار، وذلك لتخفيف عبء تنقل المنتسبين من المناطق إلى بيروت لإنجاز معاملاتهم، إضافة إلى السرعة في إنجازها، ولا سيما ملفات الاستشفاء منها».

كما أعلن «زيادة 20 في المئة على المنح المدرسية، ابتداء من هذا العام»، مؤكداً «بناء علاقة جديدة مع المنتسبين لتخفيف الكلفة عليهم وزيادة التقديمات وتحسينها».

وإذ أشاد حيدر بالزيادة التي أقرت لمنحة التعليم، شدّد على أنّ «الهدف هو الوصول إلى التغطية الشاملة للأمراض المستعصية وتعرفة الأطباء».

ودان «عشوائية التعاطي مع المنتسبين خلال تقديمهم لمعاملاتهم، وعلب الأدوية»، مطالباً بـ«تمثيل روابط الإدارات العامة في مجلس إدارة التعاونية لنكون شركاء فعليين في إدارة الملف».

وإذ أعرب خميس، من جهته، عن «استعداد التعاونية لتغطية شاملة»، أشار إلى «صعوبة الأمر من حيث تكاليفه».

وتحدث عن موضوع تقديم علب الأدوية، لافتاً إلى أن «لا إمكانية لدينا للرقابة إلا عبر تقديم العلبة»، وقال: «للأسف هناك نظام متكامل من الفساد و«الزعبرة» جعلت هيئتنا تلجأ إلى هذه العلبة للمصداقية».

موظفو الإدارة: لإقرار سلسلة تضمن العدالة والمساواة

أكدت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة، «استمرارها بالعمل لإقرار سلسلة رتب ورواتب تضمن العدالة والمساواة بين مختلف القطاعات الوظيفية ورفع الغبن عن الموظف الإداري الذي بات راتبه في أسفل سلم رواتب العاملين في الإدارة والمجالس والمؤسسات العامة»، ودعت النواب إلى «الإسراع في إقرار هذه السلسلة التي أصبحت قضية وطنية واقتصادية واجتماعية بامتياز».

ودعت إلى عقد جمعيات عمومية في الإدارات والوزارات والمحافظات والأقضية أيام 15 و16 و17 نيسان كما دعت مجلس المندوبين إلى الانعقاد عند الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم 20 نيسان في مبنى المعهد المالي (معهد الشهيد باسل فليحان) العدلية، قرب T.V.A، لمناقشة توصية هيئة التنسيق النقابية بالإضراب العام يوم 23/4/2015.

وثمنت الهيئة «الجهود التي يبذلها مدير عام تعاونية موظفي الدولة لتحسين تقديمات التعاونية على مختلف الصعد والتي كانت ثمرتها الأولى زيادة منحة التعليم 20 في المئة»، وطالبت المسؤولين «بدعم التعاونية وزيادة موازنتها واعتماد مبدأ العدالة والمساواة بين جميع القطاعات في ما يتعلق بالتقديمات التربوية والاجتماعية والصحية وتوحيدهما على السقوف العليا، حيث أنه وبالرغم من زيادة الـ 20 في المئة الأخيرة تبقى تقديمات التعاونية في أسفل سلم تقديمات الصناديق الضامنة الأخرى».

ودعت الحكومة إلى «اعتماد مبدأ التعيين من داخل الإدارة والالتزام بمبدأ الأقدمية، وخصوصاً للفئتين الأولى والثانية واعتماد مبدأ إعطاء درجة عن كلّ ثلاث سنوات خدمة تزيد عن السنوات المطلوبة للترفيع»، مشدّدة على ضرورة «فتح باب التوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية لملء الشواغر في الإدارة».

وكرّرت الهيئة دعوتها «جميع العاملين في الإدارة إلى الالتزام بالمشاركة في الجمعيات العمومية وإبداء رأيهم في موضوع التحرك المقبل، وما سيليه من تحركات في حال عدم الجدية في إقرار السلسلة».

دبانة رئيساً لمجلس الأعمال اللبناني - الإيطالي

ترأس رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير الجمعية العمومية لمجلس الأعمال اللبناني – الإيطالي التي انعقدت في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، في حضور السفير الإيطالي جوزيبي مورابيتو، نائب رئيس الغرفة غابي تامر، وأعضاء المجلس وحشد من رجال الأعمال اللبنانيين.

وشدّد شقير على أهمية العلاقة الاقتصادية على مختلف المستويات بين لبنان وإيطاليا، وخصوصاً أنّ إيطاليا تأتي في طليعة الشركاء التجاريين للبنان (تحتل المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة الأميركية)، وقد لعبت دورا كبيراً في إعادة إعماره بعد الحرب الأهلية، فضلاً عن وقوفها الدائم إلى جانب لبنان لا سيما مشاركتها الفعالة في قوات يونيفيل في جنوب لبنان».

وأكد مورابيتو، من جهته، «أهمية المجلس الذي يشكل ضرورة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين بلدينا»، وقال: «نعول عليه وعلى الدعم الذي يوفر الرئيس شقير له، لإحداث نقلة نوعية في علاقاتنا الاقتصادية»، مبدياً استعداده «لوضع كل الإمكانيات المتاحة لإنجاح عمله الذي يخدم اقتصاد البلدين».

ثم جرت عملية الانتخاب، وجاءت نتائجها كالآتي: روفايل دبانة رئيساً، عبد الودود نصولي نائباً للرئيس، ألبير عون أميناً عاماً، نقولا بو خاطر أميناً للصندوق، محمد عيتاني مستشاراً، رفيق غزاوي مستشاراً، والأعضاء بسام حلبي، سامر هلال، أنطوان حبيب، جوزيف فينسنتيي وزياد قمر الدين.

ولفت دبانة، بعد انتخابه، إلى «أنّ الهدف الأساسي للمجلس هو تعزيز التبادل التجاري بين لبنان وإيطاليا من خلال التعاون والتنسيق الدائمين بين رجال الأعمال في البلدين في مختلف القطاعات، والسعي إلى إطلاق المشاريع المشتركة في مختلف أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مؤكداً «أنّ لبنان يلعب دوراً أساسياً كبوابة إلى أسواق المنطقة بالنسبة إلى الشركات الإيطالية».

السفارة الفرنسية توقع الثلثاء اتفاقيات لتسهيل معاملات السياح اللبنانيين

تعتزم السفارة الفرنسية في لبنان تسهيل معاملات السياح اللبنانيين الراغبين في زيارة فرنسا. ولهذه الغاية، سيتم الثلثاء عند الحادية عشرة من قبل ظهر الثلثاء في 14 الحالي، في قصر الصنوبر، توقيع اتفاقيات شراكة مع أربع من أبرز وكالات السفر اللبنانية، وهي: Kurban، Straightline، Sun Holiday وWild Discovery».

وأوضحت السفارة، في بيان، أنّ «الغرض من هذه الاتفاقيات بالنسبة إلى المسافرين الراغبين في ذلك، يقضي بتوفير جهة اتصال واحدة للقيام بكل المعاملات المتعلقة بالنقل، وبالإقامة في فرنسا والحصول على تأشيرات الدخول: وكالات السفر المعتمدة. وتستجيب هذه المبادرة إلى رغبة وزير الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا لوران فابيوس باستحداث إجراءات تحفيزية تهدف إلى زيادة جاذبية فرنسا كمقصد سياحي عالمي، كما إلى تسهيل معاملات السياح الراغبين في زيارتها».

مواعيد

برعاية وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، تعقد نقابة أصحاب المختبرات الطبية مؤتمرها السادس للطب المخبري، واليوم الخامس لـ«الاتحاد الدولي الفرنكوفوني للبيولوجيا السريرية للطبّ المخبري» عند السادسة والنصف من مساء الخميس الواقع في 16 نيسان الجاري في فندق «حبتور هلتون غراند» – سنّ الفيل.

اجتماع موسع لمتابعة إجراءات الجمارك: دعم لمكافحة التهرب ومواصلة الخطة الإصلاحية

خليل والحاج حسن وحكيم خلال المؤتمر الصحافي المشترك (تمّوز)

عقد في وزارة المال اجتماع موسع قبل ظهر أمس، ضمّ وزير المال علي حسن خليل ووزير الصناعة حسين الحاج حسن ووزير الاقتصاد آلان حكيم، في حضور رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد نزار خليل والمدير العام للجمارك شفيق مرعي ورؤساء جمعية الصناعيين فادي الجميل ورئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس ورئيس غرفة التجارة والصناعة محمد شقير. وجرى البحث في كلّ المسائل المرتبطة بالإجراءات الجمركية التي اتخذتها وزارة المال عند المرافئ والمعابر لضبط عمليات التهرب والتهريب.

خليل

وكان خليل اجتمع، قبل اللقاء الموسع، إلى رئيس وأعضاء جمعية الصناعيين الذين ركزوا على أهمية حماية الصناعة اللبنانية وموضوع استيراد المواد الأولية اللازمة لها.

ولفت خليل إلى «أنّ الإجراء الذي اتخذناه هو إجراء أولي تأسيسي لوضع تفاصيل ما يجري على الطاولة تمهيداً لاتخاذ إجراءات جذرية، وربما نعيد النظر في كلّ أوضاع الجمارك. وهذا أمر طبيعي، لكوننا مضطرين الى أن نواكب ما يحدث على مستوى العالم من إجراءات تسهل عملية دخول البضائع وخروجها من المرافئ الحدودية».

وقال: «نحن مصرون على استكمال الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع، وربما يحتاج الأمر إلى بعض الوقت، لكنّ لبنان يجب أن يشهد تبدلاً حقيقيا في عملية إدارة المرافئ والحدود والجمارك».

وأضاف: «كنا نعرف أنّ هذا الأمر قد يحدث بعض المشاكل وقد يتضمن بعض الثغرات، لذلك كنا في مواكبة يومية لتحسين هذا الإجراء الذي حقق بعضاً من أهدافه، فقد خفض، إلى حدّ كبير، عملية الهدر وأعاد النظر في الكثير من البيانات الجمركية التي كانت مقدمة للدخول إلى لبنان والتي كانت تنطوي على بعض من التهرب الضريبي».

وختم: « اتفقنا مع الجمعيات والهيئات الصناعية والاقتصادية والتجارية اتفقنا على اجتماع قريب لتحديد اقتراحات عملية تساعد على حلّ هذه القضية وإطلاق عجلة العمل بأكثر فعالية ومرونة وجدية. نحن في تعاون واسع مع الوزارات المعنية والهيئات الاقتصادية للوصول إلى أفضل صيغة ممكنة على هذا الصعيد. وحتى ذلك الوقت، فإنّ إجراءات الصناعيين قد تأخذ طريقها الطبيعي مع زيادات ساعات العمل في إدارات الجمارك حتى السادسة مساء، مع زيادة عدد الكشافين إلى 24، وهذا إجراء اتخذناه أخيراً، وإذا أضفنا إليه العمل أيام الآحاد نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المجال».

الحاج حسن

أما الحاج حسن فقال: «عندما بدأ وزير المال علي حسن خليل بهذه المهمة الكبرى في إصلاح الوضع في الجمارك والرسوم الجمركية، أعلنا أننا كنا وسنبقى مؤيدين وداعمين لهذه الخطة ولهذا البرنامج رغم الضغط الذي حصل، وهذا أمر طبيعي عندما كانت غالبية البضاعة تمر عبر الخط الأخضر، واليوم أصبحت على الخط الأحمر، وهذا ما أدى إلى تأخر خروج البضائع من المرافئ الحدودية وإرباكات في عمل الصناعيين والتجار».

وأضاف: «أنا كوزير للصناعة تواصلت مع وزير المال للقيام بكلّ الإجراءات اللازمة للحفاظ على مسألتين: أن تبقى الخطة الإصلاحية مستمرة ولا تراجع عنها لأسباب عديدة، منها حقوق الدولة في رسومها وإيراداتها، وحماية الصناعة الوطنية. والمسألة الثانية هي حلّ مشاكل الصناعيين والتجار التي تراكمت عن طريق الإجراءات التي أعلنت، وهي زيادة ساعات العمل والكشافين، إضافة إلى إجراءات أخرى».

وأعلن تأييده «إلى أبعد الحدود الخطة الإصلاحية التي يقوم الوزير علي حسن خليل بتنفيذها في موضوع الجمارك والمرفأ، وكثير من الأبواق التي كانت تتحدث عن المرفأ وتطلق اتهامات سياسية ندينها ونستذكرها ونرفضها بالكامل اليوم وكلّ يوم، والدليل الكبير على هذا الأمر هو تأييدنا لهذه الحملة وعدم إبراز أحد أي مستند يدعم اتهاماته الفارغة من أي مضمون، وأقول بكلّ وضوح إننا منذ اللحظات الأولى وما قبل كنا نطالب بهذه الحملة ونؤيدها إلى آخر المطاف».

حكيم

وأبدى حكيم «دعماً كاملاً للخطوات الإصلاحية التي تقوم بها وزارة المال لمحاربة الفساد الذي يمكن أن يحصل في المرفأ»، منوهاً «بالتعاون بين الوزارات والهيئات المعنية والتوصل إلى حلول إيجابية تحسن الاقتصاد والتجارة والأداء والجمارك بالتحديد».

وأخيراً تحدث شقير، فقال: «إنّ الهيئات الاقتصادية وغرف التجارة هي أول من فتح هذا الملف، لكن نريد أن نحافظ على ما تبقى من اقتصاد في هذا البلد، ونحن نمر بظروف اقتصادية صعبة جداً، والخطة التي عرضها وزير المال نؤيدها جميعاً ونتمنى أن تبصر النور في أسرع وقت ممكن».

وطالب وزير المال «بإعفاء الصناعيين والتجار من بعض رسوم الأرضيات المرتفعة جداً، باعتبارها مبالغ طائلة»، لافتاً إلى أنّ «من المحتمل أن يكون أصحاب المستودعات التي يرفض أصحابها إخراجها بعد إجراء الكشوفات عليها غير قادرين على تسديد رسومها، وعلينا العمل للمساعدة»، مجدداً التأكيد «أنّ «الهدف هو إنقاذ الاقتصاد برمته».

إتلاف 20 طناً من الحليب الفاسد في زغرتا وإقفال مستودعين للكبيس في الجنوب والبترون

في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، أعلنت وزارة الصحة أنّ مراقبي الوزارة دهموا، بمؤازرة قوة من مخابرات الجيش، مزرعة في بلدة كرمسده في قضاء زغرتا، وعثروا على حوالى العشرين طناً من حليب الأطفال المنتهية الصلاحية، وغير الصالحة لا للاستهلاك البشري ولا الحيواني. وقام المراقبون بمصادرة الكميات المضبوطة وتلفها.

كما أقفل مراقبو الوزارة مطعماً للفلافل والفول في بعلبك، يملكه السوري خالد السلمان، لعدم استيفائه أدنى شروط الصحة والنظافة، حيث عثروا في داخله على حشرات وقوارض. ووجهوا إليه إنذاراً لتسوية أوضاعه خلال ثلاثة أيام.

ودهم المراقبون الصحيون مستودعاً للكبيس والمخللات في منطقة خيزران، مفرق لوبية، لصاحبه عفيف عبيد، حيث تبين أنّ المستودع غير مستوف الشروط الصحية والبيئية، فتم إقفاله والطلب من صاحب العلاقة الانتقال إلى مستودع جديد واستبدال البراميل بأخرى مخصّصة للمواد الغذائية أي food grade.

كما أتلف المراقبون كميات من الحلويات الفاسدة المصادرة من معمل نوران للحلويات في غزة في البقاع الغربي، وأشرفوا على إقفال المعمل بالكامل وإزالة المعدات والتجهيزات منه.

وفي البترون، داهم طبيب القضاء الدكتور جوني ابراهيم، يرافقه مراقبا وزارة الصحة جود حرب وإدمون كرم، وبمؤازرة دورية من قوى الأمن الداخلي، 3 مستودعات لتوضيب الكبيس والزيتون المكبوس وورق العنب في بلدة حامات في قضاء البترون، حيث تمّ تلفها، بعد ضبطها في براميل من البلاستيك الغير صالحة لتوضيب الأكل. وتمّ جمع الكميات المتلفة في بؤرة، ثم طمرها في حضور رئيس البلدية عيسى عيسى.

وأكد ابراهيم أنه «تمت مراقبة عمل المستودعات التي تحتوي على براميل من البلاستيك الأزرق من القياس الكبير لتخزين الكبيس، الذي يتم شراؤه من آل الديراني من البقاع، ويتم توضيبه في أوعية صغيرة، ثم توزيعه وبيعه في الأسواق التجارية. واليوم، قمنا بعملية دهم للمستودعات وتلف الكميات الموجودة داخل براميل البلاستيك. كما وجدنا براميل جديدة صالحة لتوضيب الأكل، وفي داخلها كميات من الكبيس، وقمنا بتلف ما هو داخل البراميل الزرقاء».

نشاطات اقتصادية

● التقى وزير الأشغال والنقل غازي زعيتر النائب محمد الحجار، في حضور رؤساء بلديات الجية وجدرا وسبلين ونائب رئيس بلدية الرميلة، وجرى البحث في موضوع فضلات الأوتوستراد الساحلي، أي العقارات المستملكة والمتبقية من الأوتوستراد، وطلب استفادة البلديات منها.

● بحث وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، مع رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد شقير ورئيس اتحاد رجال الأعمال المتوسطي جاك صراف، في أعمال اللجنة المشتركة اللبنانية–الروسية التي تضم ممثلين للقطاعين العام والخاص في كلا البلدين، والتحضيرات الجارية في هذا الشأن. وتركز البحث على دور القطاع الخاص وضرورة التنسيق مع وزارة الاقتصاد.

المشنوق ورئيس بلدية بيروت

وكان حكيم استقبل سفير المكسيك جيم غارسيا أميرالد.

● استقبل وزير البيئة محمد المشنوق، في مكتبه في الوزارة، رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت بلال حمد وعرض معه شؤون العاصمة وحاجاتها، وتحديدا موضوع الواجهة البحرية لبيروت.